الإفصاح المالي كأحد مداخل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة خلال الفترة 2015-2017

Financial Disclosure as an Approach to Evaluating the Financial Performance of the Economic Corporation

Case study: Hodna milk in M'sila during the period 2015-2017

ط/د بلبول حدة [1]، أ.د ولهي بوعلام [2]

[1] مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر- جامعة محمد بوضياف- المسيلة، *hadda.belboul@univ-msila.dz*

[2] مخبر الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر- جامعة محمد بوضياف- المسيلة *boualam.oualhi@univ-msila.dz*

تاريخ الاستلام: 27 /2021/04 تاريخ القبول:25 /2021/06 تاريخ النشر: 30 /2021/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ذلك أن موضوع الإفصاح احتل موقعا هاما في التشريعات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي باعتباره وسيلة من وسائل الشفافية التي ميزت النشاط الاقتصادي، فقد تناولت الدراسة بعض المعايير المحاسبية الدولية التي اهتمت بهذا الموضوع والتي تنص على تحديد كيفية عرض البيانات في القوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمتعاملين الاقتصاديين عن المركز المالي للمؤسسة، ومن خلال الاعتماد على مزايا الإفصاح الذي جاء بها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية قمنا بتقييم الأداء المالي لمؤسسة حضنة حليب، وتوصلنا إلى أن الوضع المالي لهذه المؤسسة غير مستقر في السنوات محل الدراسة.

الكلمات المفتاح: إفصاح مالي ؛ شفافية؛ قوائم مالية؛ تقييم أداء مالي

تصنيف JEL : G30؛ M41.

Abstract:

The objective of this study is to highlight the extent to which financial disclosure contributes to the assessment of financial performance of economic institutions. The subject of disclosure has occupied an important position in domestic and international economic legislation as a means of transparency that characterized economic activity. The study dealt with some international accounting norms, which stipulates the definition of how the presentation of data in the financial statements and the extent of detail required in order to ensure giving a picture to economic clients about the financial position of the institution, By relying on the disclosure advantages of the financial accounting system in the financial statements, we evaluated the financial performance of **Hodna milk**, and found that the financial position of this institution is unstable in the years under study

Keywords: Financial disclosure; Transparency; Financial statements; Financial performance assessment.

Jel Classification Codes : G30; M41.

المؤلف المرسل: ولهي بوعلام، الإيميل: boualam.oualhi@univ-msila.dz

1. مقدمة:

نظرا لما يشهده العالم اليوم من تقدم علمي وتقني كبيرين والذي يمكن لمس تأثيراته الواضحة على أغلب مناحي الحياة البشرية والاقتصادية على وجه الخصوص، فقد أصبح الاعتماد على البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة ضرورية جدا لكل مهتم، مما أدى بالعديد من الدول إلى الاهتمام بالإفصاح المالي من خلال الاتفاق على وضع معايير محاسبية عالمية متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما ترتكز على دور وأهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات وخاصة المالية منها، والتي تعتبر من الركائز التي يعتمد عليها المستثمرون على وجه الخصوص للوقوف على مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة من عدمه، إضافة إلى بقية المستفيدين الآخرين بشكل عام.

ويعد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، فمن خلاله يمكن قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ونجاحها وكذا رسم مستقبلها، غيران هذا يتوقف أساسا على صدق المعلومات ومستوى الإفصاح الموجود في القوائم والتقارير المالية، التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية على حد سواء.

1.1 إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق ومن أجل معرفة دور الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فإن صياغة إشكالية الدراسة تكون على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

2.1 فرضيات البحث: **لمعالجة هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:**

- **الإفصاح المالي يؤثر على مصداقية وعدالة القوائم المالية؛**
- **تطبيق الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي يساعد على تقييم الأداء المالي لمؤسسة حضنة حليب.**

3.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- شرح مفهوم الإفصاح المالي كمبدأ هام في إعداد القوائم المالية، وأهم متطلباته وفقا للنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية؛
- إبراز دور الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي والذي ينعكس ايجابيا في توجيه قرارات المستثمر؛
- التعرف على الإفصاح الذي تتضمنه القوائم المالية لإحدى المؤسسات الجزائرية(مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة)، ثم محاولة تقييم الأداء المالي لها بالاعتماد على المعلومات المالية المفصح عليها.

4.1 أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الإفصاح المالي في إعطاء صورة واضحة حول الأداء المالي للمؤسسة ووضعها المالي، من خلال تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة، تساعد على اتخاذ القرار المناسب.

1.5 **الدراسات السابقة:** في حدود علم الباحث هناك العديد من الدراسات السابقة والأبحاث التي تناولت موضوع بحثنا نذكر منها:

- **دراسة سعيدي عبد الحليم، (2015)، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر:** تعالج هذه الدراسة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، حيث تهدف إلى محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها SCF، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استمارة وزعت على ممثلي الإدارة المالية ورؤساء أقسام المحاسبة والمالية لعينة مكونة من 38 مؤسسة جزائرية، وتوصل الباحث إلى أن نصف هذه المؤسسات فقط تطبق قواعد الإفصاح وفق SCF،كما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 74% من المؤسسات المدروسة ترى بأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدرجة كبيرة.

- **دراسة الإمام أحمد يوسف محمد وفتح الرحمن الحسن منصور(2015)، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد6، العدد2، جامعة ام القرى، السعودية:** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر معيار العرض والإفصاح العام على شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف الإسلامية، ولمعالجة إشكالية الدراسة قام الباحث بتصميم استمارة وزعت على 200 فرد من إدارات القطاع المصرفي السوداني باستخدام أسلوب العينة العشوائية، حيث توصل من خلال دراسته إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلي شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف.
- **دراسة عزيزة بن سمية ومريم طبني(2017)، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، العدد7، جامعة الجلفة، الجزائر:** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، ولمعالجة إشكالية الدراسة قامتا الباحثتان بعرض وتحليل تطور نشاط بورصة الجزائر ، وقيمة التداول بالنسبة للشركات الناشطة على مستوى السوق المالية الجزائرية خلال ثلاث سنوات متتالية بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، وتوصلتا إلى أن السوق المالية الجزائرية تفتقر لبيئة تتسم بالإفصاح والشفافية الكافيين، حيث أرجعتا السبب إلى عدم وجود نظام معلومات يضمن الشفافية، كما أنها تواجه بعض الصعوبات راجعة إلى عدم تقبل فكرة الاستثمار في البورصة وعدم الثقة في مصداقية وفعالية هذه السوق.

تتفق هذه الدراسة في بعض الجوانب مع الدراسات السابقة، والمتعلقة بضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح القانونية لما له من أثر على جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن أهم ما يميزها هو كيفية إدراج الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مع استخدام أسلوب دراسة حالة، حيث تم القيام بتحليل نسب ومؤشرات مالية المؤسسة الاقتصادية موضوع الدراسة –حضنة حليب - بناءا على البيانات المالية المفصح عنها في قوائمها المالية الحقيقية.

2. الإطار النظري للإفصاح المالي :

يهتم المتعاملين في المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح في القوائم والتقارير المالية للحصول على المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ وترشيد قراراتهم التمويلية والاستثمارية، لذلك سنحاول التركيز في هذا الجزء على الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ونطاق الإفصاح المالي في ظل مبادئ حوكمة الشركات، وكذا متطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية

1.2 العلاقة بين الإفصاح المالي والإفصاح المحاسبي:

يمثل الإفصاح أهمية بالغة للأطراف ذات الصلة بالمؤسسة عموما والمساهمين على وجه الخصوص، وذلك باعتباره عملية تتصل فيها المؤسسة بالعالم الخارجي، إذ أداة اتصال بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي المالي.

وقد ارتبط مفهوم الإفصاح المحاسبي بالدور التقليدي للمحاسبة المهتم بمسك الدفاتر والسجلات لدى الشركة، وكان الهدف من الإفصاح المحاسبي عرض البيانات بطريقة واضحة ومفهومة في حين اهتم الإفصاح المالي بعرض المعلومة التي يستطيع من خلالها المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري الملائم سواء بالاحتفاظ بالسهم، البيع أو الشراء

أما الإفصاح المالي فارتبط بتطور المحاسبة إلى كونها محاسبة مالية، وهي ذلك الفرع من المحاسبة المهتم بتصنيف وتسجيل وتحليل وتفسير المركز المالي ونتائج العمليات الشركة، فهي تشمل عملية إعداد القوائم المالية الخاصة بالشركة والتي تستخدم بواسطة المستخدمين الداخليين والخارجيين. (أميرة، 2009، صفحة 80).

وهناك تداخل ضمني بين معنى الإفصاح المالي والإفصاح المحاسبي جعل التفريق بينهما أمرا عسيرا (عبدالرحمن, اسماعيل محمود ، 2014، صفحة 22)، يكون إفصاح محاسبي إذا أهتم بعرض المعلومة ومدى تطابق العرض بالمعايير المعتمدة، في حين يكون إفصاح مالي إذا اهتم بإيصال المعلومة المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرار وأن تؤثر على أسهم الشركة خاصة المدرجة منها في البورصة. (أميرة، 2009، صفحة 80)

وقد تطرق العديد من الكتاب إلى مفهوم الإفصاح المالي، ونذكر من هذه التعاريف:

- يعرف الإفصاح المالي على أنه: " عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم المالية وملاحقها التوضيحية، شريطة أن تكون هذه البيانات والمعلومات كاملة الوضوح وغير معقدة وتتسم بالكمال والصدق والشفافية " (عبدالرحمن, اسماعيل محمود ، 2014، صفحة 19)؛
- ويعرف أيضا بأنه: " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات في التقارير والقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل" (أبوزي، 2005، صفحة 577)؛
- ويرى البعض الآخر: "بأن الإفصاح في المحاسبة هو المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة" (الإمام أحمد و فتح الرحمن ، 2015، صفحة 85) .

يمكن الاستنتاج من التعاريف السابقة بأن الإفصاح المالي هو توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الشركة، وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع في قوائم وتقارير مالية، ويعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشتمل هذه القوائم على المعلومات الكافية والصادقة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف ذات المصلحة.توفير جميع الاحتياجات المختلفة للمؤسسة؛

2.2 الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية: IAS/IFRS

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير التي تنص على ضرورة الإفصاح الذي يعتبر من أهم خصائص حوكمة الشركات، حيث يتضمن معيار المحاسبة الدولي **IAS1** " عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، حيث حل هذا المعيار محل المعايير التالية:

- المعيار **IAS1** المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- المعيار **IAS5** المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؛
- المعيار **IAS13** المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

يشترط هذا المعيار أن تقدم القوائم المالية بعدالة الموقف المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل الأمانة في العرض لآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى والظروف التي يتم في ضوئها تحديد والاعتراف والإثبات للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والإطار الذي يحكم ذلك، كما تضمن هذا المعيار الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تظهر في صلب القوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن الملاحق. (قبلي، 2017، صفحة 151)

ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فأنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية:

- الشمولية: تشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات؛
- الدقة: من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للشركة، موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة؛
- الملاءمة: ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين، والدائنين وتتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها؛

- التوقيت: يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية؛

الوضوح: الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة. (ماجد إسماعيل ، 2009، الصفحات 50-51)

3.2 نطاق الإفصاح في القوائم والتقارير المالية في ظل مبادئ حوكمة الشركات

نتيجة للأهمية والفائدة الكبيرتين التي تقدمها القوائم والتقارير المالية لمستخدميها سواءً من داخل المؤسسة أو من خارجها، بما توفره لهم من معلومات مالية وغير مالية قيّمة تمكنهم من الاستخدام الأمثل للموارد واتخاذ القرارات الرشيدة، فقد أكدت جميع الدول والمنظمات المهنية على ضرورة تقديم الشركات لتقاريرها المالية بمستوى عال من الإفصاح والشفافية، وسنت لذلك التشريعات والمعايير التي حددت نطاق الإفصاح والشفافية الواجب الالتزام به كحد أدنى، ومن أهم تلك المعايير معايير حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) وتحديدا المعيار أو المبدأ الخامس الذي خصص لموضوع الإفصاح والشفافية. (عبد السلام، 2016، صفحة 75).

وفي ضوء طبيعة المحاسبة ومبادئها ومعاييرها، فإن القواعد المنظمة للحوكمة في إطار وظيفة الإفصاح المالي تستوجب تغطية الأبعاد التالية:

- يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم،

هيكل وسياسات قواعد الإدارة الحاكمة للمؤسسة ومضمون الإدارة الحاكمة للشركات وأسلوب تنفيذه (حكيم براضية، 2016، صفحة 137).

- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية؛

- يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة؛

- يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية، وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة (مصطفى، كولار مصطفى، و ايمان، 2018، صفحة 66)

ونجد أن مصطلح الشفافية ملازما لمصطلح الإفصاح في كثير من الأحيان، فالشفافية تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقارير المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة، أي أن الشفافية تعتبر أكثر عمومية من الإفصاح، وهذا ما أشار إليه **Morris Gray and**، بأن الإفصاح عن المعلومات المالية في تقارير الشركة السنوية حسب المعايير المحاسبية يلعب دورا أساسيا في قياس الشفافية المالية، كما أكد ذلك أخر بقوله بأنه برغم التداول المتزايد لمفهوم الشفافية بين الأوساط الدولية، إلا أن الجهات الدولية المختصة بتنظيم مهنة المحاسبة مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC**، وأيضاً المجامع المالية والمهنية ذات الاختصاص بالمهنة وبالأسواق المالية لم تصل إلى الآن لمفهوم محدد للشفافية، الأمر الذي جعله مكملا لمفهوم الإفصاح في مصطلح واحد (عبد السلام، 2016، الصفحات 66-68).

4.2 الإفصاح ضمن القوائم المالية وفق المعيار IAS1:

تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، ولقد اهتمت الهيئات المحاسبية الدولية المختصة بالقوائم المالية ذات الغرض العام، فأصدرت جملة من معايير المحاسبة الدولية (**IFRS/IAS**) لتوضيح كيفية إعداد وقياس وعرض هذه القوائم، فتم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (**IAS1**) لعرض القوائم المالية،

وتشمل هذه القوائم كما جاءت في التعديل الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية لعام 2008 ما يلي (IASCF, 2008, p. 880) :

- قائمة المركز المالي(***Statement of Financial position***)
- قائمة الدخل الشامل (***Statement of compréhensive incôme***)
- قائمة التغير في قيمة الأموال الخاصة (***Statement of changes in equity***)
- قائمة الملاحق المتضمنة للسياسات المحاسبية والتعاليق (***Notes***)

ويمكن التفرقة بين القوائم المالية والتقارير المالية، في أن هذه الأخيرة هي عبارة عن مجموع القوائم المالية والوثائق المرفقة والملاحظات وجميع المعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسة وفروعها التابعة، تصدرها للأطراف الداخلية والخارجية لاستخدامها في تقرير الرقابة ومعرفة كفاءة وفعالية المؤسسة (دينال، 2016، الصفحات 90-92) .

4.2. 1 الإفصاح ضمن قائمة المركز المالي:

هناك اصطلاحات مختلفة تستخدم للدلالة على الميزانية منها قائمة المركز المالي أو قائمة الوضع المالي، وتعرف أيضا الميزانية بالجدول المرتب والمرقم المقوم لعناصر موجودة ومطالب المؤسسة في تاريخ معين وعند انطلاق المؤسسة في نشاطها تسمى بالميزانية الافتتاحية، وعند نهاية الدورة تسمى بالميزانية الختامية، وتوضع المعلومات التي تتضمنها الميزانية في المعادلة المحاسبية **الأصول = الخصوم**

يوجد نوعين من الإفصاح في الميزانية الأول يتعلق بالأمور العامة والآخر يتعلق بكل نوع من أنواع الحساب المدرج في قائمة المركز المالي، بالنسبة للأمور العامة التي يجب الإفصاح عنها وتتضمن ما يلي: القيود على ملكية الأصول، الرهونات كتأمين مقابل الالتزامات، الالتزامات التعاقدية، الالتزامات والأصول المحتملة.

أما بالنسبة للإفصاح عن بنود المركز المالي: يجب على كل شركة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة الميزانية، إلا إذا كان العرض حسب درجة السيولة مما يقدم معلومات أكثر ملاءمة (المؤسسات المالية (عبد الحليم، 2015، صفحة 218)) .

4.2. 2 متطلبات الإفصاح بالنسبة لحساب النتائج:

إن إعداد قائمة الدخل أو حساب النتائج وفق تسمية النظام المحاسبي المالي يتم وفق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تحديد الدخل، ويتم تطبيق هذا المبدأ على مرحلتين هما: الأولى وتتضمن تحديد الإيراد الواجب إدراجه في القائمة، والثانية تحديد المصاريف أو النفقات التي تم إنفاقها في سبيل الحصول على الإيراد (عبد الحليم، 2015، صفحة 224).

والإفصاح الواجب مراعاته في هذا الجدول هي: تبويب المصروفات التشغيلية وغيرها (وفق **SCF**) بإحدى الطريقتين الأولى التصنيف حسب الطبيعة والثانية التصنيف الوظيفي، حيث في ظل التصنيف حسب الطبيعة للمصاريف يتم تصنيفها حسب نوعها مثل الأجور المرتبات، المواد الأولية المستخدمة، وإهتلاك الأصول الثابتة، وفي ظل التصنيف الوظيفي يتم تصنيف التكاليف بحسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية المصروفات البيعية، المصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية.

- بالنسبة للأنشطة غير المستمرة: يجب الإفصاح على أي توقيف لهذه الأنشطة من طرف الإدارة وعن آثاره المرتقبة دون انتظار، ويكون ذلك ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل، حتى يتسنى وصفها بصفة دقيقة وتاريخ وطبيعة الواقعة؛
- بالنسبة للبنود غير العادية: يجب الإفصاح على طبيعة وقيمة كل بند عادي إفصاحا منفصلا ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل؛

الإفصاح على عائد السهم: يستخدم عائد السهم لتقديم أسعار الأسهم للشركة وتحديد القدرة الكسبية وكذلك تحديد القدرة على سداد التوزيعات، ولأهمية هذا الرقم فإن الجهات المعنية تتطلب الإفصاح عن هذا الرقم بصفة مستقلة

ويتحدد عائد السهم بقسمة صافي الربح من البنود المختلفة على عدد الأسهم العادية المصدرة للشركة ونظرا لأهمية هذا البند يتم إدراجه لاحقا. (أميرة، 2009، الصفحات 99-100).

4.2. 3 متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية):

قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى توصيل المعلومات لمستخدميها بصفة خاصة السير المالي والسيولة لدى مستخدمي القوائم المالية عامة وقائمة التدفق النقدي خاصة، وتلك المعلومات يتم توصيلها من خلال إفصاح إجباري وأخرى اختياري، أما الأول فيتمثل في عرض بنود قائمة التدفقات النقدية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار بتبويب فوائد مدفوعة والفوائد والتوزيعات المحصلة كتدفقات نقدية من أنشطة التمويل ويتم الإفصاح على البنود التالية (Obert, 2005, pp. 11-16):

- النقدية وما في حكمها المتاحة للاستخدام وغير المتاحة؛
- تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار كتحويل الديون إلى ملكية؛
- مقدار التسهيلات للقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الارتباطات الرأس المالية؛
- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من الأقسام الثلاث (التشغيل، استثمار، تمويل)؛
- مقدار التدفق لكل الأنشطة عبر كل القطاعات الجغرافية وقطاع الأعمال، كذلك إجمالي مبلغ التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة لدى الشركات الشقيقة.

وكإفصاح إضافي، تفصح الشركة على:

- التدفقات النقدية للبنود غير العادية في قائمة الدخل على أنها ناتجة عن أنشطة التشغيل أو التمويل أو الاستثمار حسب الأحوال؛
- وفقا للمعايير المحاسبية الدولية أو غيرها من المعايير المحاسبية الأخرى لا يوجد إلزام للشركات بالإفصاح على التدفق النقدي للسهم إلا أنه يعتبر مؤشر جيد على أداء الشركة فيما يتعلق بقدرتها على التمويل الذاتي؛ ويجب الإفصاح في نقطة منفصلة عن الدخل محل الضريبة ومبلغ هذه الضريبة بوصفه تدفق نقدي تشغيلي.

4.2. 4 متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة:

إن الحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب قائمة تغيرات رأس المال هي (عبد الحليم، 2015، صفحة 234):

- صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة؛
- الدخل، المصروف، المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية؛
- أثار التغيرات في السياسات المحاسبية، وأثار تصحيح الأخطاء المحاسبية؛
- كما أنه يمكن أن يفصح عن معلومات أخرى في صلب هذه القائمة أو في الملحق وهي:
- معاملات رأس المال مع الملاك والتوزيعات إلى الملاك؛
- مطابقة رصيد الربح والخسائر المتجمع في بداية ونهاية السنة؛

مطابقة القيمة الدفترية لكل مجموعة من رأس المال الأسهم العادية وأقساط الأسهم وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة.

4.2. 5 متطلبات الإفصاح بالنسبة لملحق الإيضاحات المتمم للقوائم المالية:

ويعرف ملحق القوائم المالية كوثيقة ملخصة تحتوي على معلومات مفيدة لفهم العمليات المدرجة في القوائم المالية، وفي الواقع يجب أن يتضمن الملحق فقط المعلومات الهامة التي من المرجح أن تؤثر على الحكم المستفيدين من هذه المعلومات فيما يتعلق بممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتائجها، حيث يشتمل الملحق على الأوصاف السردية أو تحليل أكثر تفصيل للمبالغ الظاهرة في صلب القوائم المالية سابقة الذكر، ويشتمل كذلك معلومات تطلبها وتشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، وإفصاحات أخرى لازمة لتحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة.

ويمكن أن يتم الإفصاح عن معلومات إضافية بكثير من الطرق سواء باستخدام الأقواس أو الهوامش أو قوائم وجداول متممة، خطابات لحملة الأسهم، تقرير المديرين، تقرير مدقق الحسابات، وخطاب رئيس مجلس الإدارة، وهناك مصادر أخرى

للمعلومات أيضا على سبيل المثال تقارير المحللين والإحصائيات الاقتصادية والمقالات والأبحاث في المجلات والدوريات (عبد الحليم، 2015، صفحة 235).

3. تقييم الأداء المالي وأهم خطوات التقييم:

من خلال هذا العنصر نقوم أولا بتقديم تعريف لتقييم الأداء المالي ثم عرض أهم خطوات تقييم الأداء المالي، وكذا متطلبات وضرورة تقييم الأداء المالي.

1.3 تعريف تقييم الأداء المالي:

- ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين (توفيق محمد، 2004، صفحة 3) ؛
- كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (عبد الغني، 2006، صفحة 41)

نستنتج مما سبق أن تقييم الأداء المالي هو قياس أداء الوظيفة المالية للمؤسسة ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات لمعرفة مستوى الفعالية وتقييم كفاءة إدارة الموارد.

2.3 خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية (محمد محمود، 2010، الصفحات 51-52):

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

3. 3 متطلبات تقييم الأداء المالي:

يتعين على القائم بالتحليل معرفة مكونات القوائم المالية إلى جانب القوانين والتشريعات ذات الصلة بالموضوع، نظرا لما يكتسبه القطاع من حيوية وحساسية في آن واحد، ويحمل مفهوم الأداء عدة مضامين، وفي مقدمتها معاينة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقيق من تنفيذ الأهداف المرسومة، وتأتي الحاجة لمعاينة قياس الأداء المالي نظرا لاحتكاك الموضوع بباقي القطاعات الأخرى ونتيجة أيضا لتداعيات التقدم في طرق وأساليب التمويل الحديثة التي فرضتها ظروف اقتصاد السوق الجديدة وما أفرزته العولمة المالية من نتائج.

يبرز تقييم الأداء المالي دور المؤسسة حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، ولا يتأتي ذلك إلى من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة، وسعيا وراء تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة تعمد المؤسسة إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أنه يعتبر كل من التمويل والربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير، فمن جهة تسعى

المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة آخر تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، لذا نجد أن التمويل يعتبر أحد القيود الهامة أمام تنفيذ القرارات **المالية** (دادن ، 2007، صفحة 47)

3. 4. النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي وقياس أثر الرافعة المالية:

تتاح أمام المحلل المالي الكثير من النسب المالية التي تشكل مجموعات لتقييم الأداء المالي، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهداف المحلل المالي، إلا أننا سوف نركز في دراستنا على النسب التالية لتقييم الأداء المالي:

3. **4. 1. نسب السيولةّ:** تهدف نسبة السيولة إلى حساب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وتعتمد نسب السيولة على بعض النسب أهمها (يوسف و فاتح، 2016، صفحة 361):

- **نسبة السيولة العامة:** تشير هذه النسبة حسب P.CONSO وF.HEMICI على أهمية الأصول التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية
- **نسبة السيولة المختصرة:** تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: نسبة السيولة المختصرة= (الأصول الجارية – المخزونات)/ الخصوم الجارية

يتم استبعاد المخزونات لكون هذه الأخيرة شديدة التغير وتختلف طرق تقييمها، ويؤدي هذا الحصول على حاصل قسمة عادة ما يكون أقل من الواحد.

- **نسبة السيولة الفورية:** تحسب من خلال العلاقة التالية: نسبة السيولة الفورية = خزينة الأصول/ الخصوم الجارية

إن الاعتماد على هذه النسبة في التحليل يستدعي تحليلا مفصلا للخصوم الجارية (للديون القصيرة الأجل) فيما يتعلق بطبيعتها ومدة استحقاقها، إن كانت قصيرة جدا أو تقارب السنة، نسبة 30 % تعتبر نسبة مريحة جدا لمسير الخزينة.

3. **4. 2 نسب النشاط:** تهتم نسب النشاط بقياس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها، وتتضمن المقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الأصول المختلفة وقدرة المؤسسة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع، كذلك مقدرة إدارة المؤسسة على تحصيل الديون من العملاء (أمين السيد ، 2006، صفحة 361)وفيما يلي أهم هذه النسب (زبيدي و سعيدي، 2016، صفحة 96):

- **معدل دوران مجموع الأصول:** تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لمعرفة مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في توليدها داخل المؤسسة، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية: معدل دوران مجموع الأصول= رقم الأعمال / مجموع الأصول
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** تحدد هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية: معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال / مجموع الأصول الثابتة
- **معدل دوران الأصول المتداولة**= رقم الأعمال / مجموع الأصول المتداولة
- **معدل دوران المخزون**= تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط مخزون البضائع
- **معدل دوران الزبائن:** وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية: معدل دوران الزبائن= رقم الأعمال السنوي / (الزبائن + أوراق القبض)
- **معدل دوران الموردين:** يستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية: معدل دوران الموردين= المشتريات السنوية / (الموردين + أوراق الدفع)

وإضافة إلى النسب السابقة يمكن حساب المدد التالية: (يوسف و فاتح، 2016، صفحة 71)

- **مدة تحصيل الزبائن**= (الزبائن+ أوراق القبض + فواتير قيد التحرير – تسبيقات من الزبائن)*365 / مشتريات السنة بما فيها الرسم على القيمة المضافة

وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة تحصيل الزبائن(بالأيام)

- **مدة تسديد الموردين**= (الموردين+ أوراق الدفع + فواتير قيد الاستلام – تسبيقات للموردين)*365 / رقم الأعمال بما فيها الرسم على القيمة المضافة

وتشير إلى متوسط مدة تسديد الموردين(بالأيام)

السياسة الجيدة لتسيير الخزينة تقتضي أن تكون مدة تحصيل الزبائن أقل من مدة تسديد الموردين حتى يتوفر للمؤسسة السيولة الكافية لتسديد التزاماتها اتجاه الموردين دون المساس بقدرتها على تسديد باقي الديون

3. 4. 3. نسب الربحية: وتشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القرض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية[1]، وفيما يلي أهم هذه النسب (محمد إبراهيم ، 2008، الصفحات 148-149)

- **معدل هامش الربح**: تقيس هذه النسبة صافي الأرباح المحققة من المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كلما كانت مؤشرات الربحية ايجابية، وتعطى بالعلاقة التالية: معدل هامش الربح = (صافي الربح / صافي المبيعات)*100
- **العائد على الأصول المستثمرة:** وهو مؤشر لقياس مدى ربحية الأصول المستثمرة، بمعنى إلى أي مدى يمكن أن يحقق كل دينار يستثمر في الأصول المستثمرة أرباحا، ونبينها في الأتي: العائد على الأصول المستثمرة = (صافي الربح / مجموع الأصول المستثمرة) *100
- **معدل العائد على حقوق الملكية** =(صافي الربح / حقوق الملكية)*100

وهي نسبة لإظهار مقدرة أموال المساهمين على تحقيق الأرباح.

3. 4. 4. نسب التمويل:

- **نسبة المديونية:** وهي النسب التي يقاس من خلالها اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في التمويل، وتسمى بنسب المديونية أو الدين، وتعطى بالعلاقة التالية : نسبة المديونية= مجموع الديون/ مجموع الخصوم

إذا أرادت المؤسسة أن يكون الدائنين على ثقة فمن المستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من 50 % (يوسف و فاتح، 2016، صفحة 68)

- **نسبة الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة / مجموع الديون

من المستحسن أن تكون أكبر من الواحد حتى تقل مراقبة الدائنين لكيفية تسيير المؤسسة من جهة، واكتساب المؤسسة حرية أكبر في التمويل من جهة ثانية (يوسف و فاتح، 2016، صفحة 68).

- **نسبة التمويل الدائم**: الأموال الدائمة / الأصول الثابتة (يوسف و فاتح، 2016، صفحة 94)

3. **4. 4. قياس أثر الرافعة المالية:**

يقاس أثر الرافعة المالية من خلال ربط المردودية الاقتصادية بالمردودية المالية، حيث يقارن بين المردودية الاقتصادية للأصول وتكلفة الاستدانة، يجب أن تكون هذه الأخيرة أقل من المردودية الاقتصادية ليكون أثر الرافعة التمويلية ايجابي أي أثر ايجابي للاستدانة، والعكس يكون أثر سلبي للاستدانة، وعليه إذا كانت المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية نقول أن أثر الاستدانة ايجابيا، حيث أن: أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية.

- المردودية الاقتصادية: تهتم بمردودية الأصل الاقتصادي وتهتم بنتيجة الاستغلال (سليمان، 2016، الصفحات 181-182)، وتقاس بالعلاقة التالية (يوسف و فاتح، 2016، صفحة 54) :

المردودية الاقتصادية(قبل الضريبة)= (النتيجة العادية قبل الضريبة + الفوائد) / رأس المال الموظف

حيث: رأس المال الموظف = أموال خاصة + الديون المالية

- المردودية المالية (سليمان، 2016، صفحة 180): تهتم بكل أنشطة المؤسسة، ولذا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية ليتم مقارنتها مع الأموال الخاصة، وهذا لمعرفة قدرة المؤسسة على تكوين الأرباح وبالتالي مكافآت أكبر للمساهمين، ولذا يهم هذا المعدل بالدرجة الأولى المساهمين، وتقاس بالعلاقة التالية: المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

4. الطريقة والأدوات

اعتمادا على القوائم المالية التي أعدها محاسب المؤسسة يمكن للمحلل المالي أن يطلع على مجموعة من النسب المالية تساعده في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة درجة التوازن المالي، وهذا ما سنقوم به في هذا الجزء، وأيضا من خلال الاستفادة من مزايا الإفصاح الذي جاء بها النظام المحاسبي المالي نقوم بتقييم الأداء المالي، وذلك باختيار مؤسسة من بين المؤسسات الموجودة في المناطق الصناعية التابعة لولاية المسيلة، وهي مؤسسة **"حضنة حليب Hodna Lait "** التي تنشط في قطاع إنتاج الحليب ومشتقاته، ويعرف هذا القطاع منافسة شديدة من مؤسسات وطنية وأجنبية، مما استدعى دراسة هذه المؤسسة.

4. 1 . **التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:** مؤسسة حضنة حليب هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، كانت تسمى سابقا "ملبنة الحضنة" لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط، وبعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته أصبحت تسمى "حضنة حليبHodnalait "، أنشأها أحد الخواص (السيد ديلمي إسماعيل) بالتعاون مع أخيه واثنين من المساهمين بتاريخ 1998/12/15 برأس مال قدر بـ6 000 000 دينار جزائري، مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، تتربع على مساحة 32000 م^2 منها 10000 م^2 عبارة عن مباني.

غير أن بداية الانطلاق الفعلي لنشاط المؤسسة كان بإنتاج الحليب فقط، وذلك بتاريخ 2000/05/15 بطاقة إنتاجية قدرها 40000 لتر يوميا من الحليب المعاد تصنيعه، حيث كان حجم اليد العاملة آنذاك يقدر بـ38عامل دائم، وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى، كما تم استيراد 3000 بقرة حلوب وتوزيعها على المربين، وقامت المؤسسة بتوسيع نشاطها على عدة مراحل وأدخلت عدة منتوجات منها اللبن والرائب والجبن وياؤورت وحليب معقم في قارورات وفلان كراميل ومنتوجات أخرى، كما وصلت الطاقة الإنتاجية إلى 950000 لتر من الحليب يوميا في سنة 2016 وزاد رأس مال المؤسسة إلى 1900000000 دج في نفس السنة، أما فيما يخص عدد العمال فإنه وصل إلى 983 عامل في جوان 2017

4. 2 تقييم الأداء المالي لمؤسسة حضنة حليب بالاعتماد على الإفصاح في القوائم المالية:

سنقوم في هذا الجزء بتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة باستخدام النسب المالية ثم تشخيص الوضعية المالية لها ومعرفة درجة التوازن المالي، ثم قياس أثر الرافعة المالية لمعرفة الدور الايجابي أو السلبي لديون المؤسسة (الاستدانة) على مردوديتها المالية، وعليه قام الباحث بإعداد الميزانية المختصرة لمؤسسة حضنة حليب من خلال المعلومات المتوفرة والمفصح عنها في القوائم المالية لهذه المؤسسة، وذلك من أجل تسهيل دراسة وتحليل الوضعية المالية لها، والجدولين رقم (1) ورقم (2) يبينان الميزانية المختصرة للسنوات الثلاث محل الدراسة، كما قمنا بتلخيص أهم النسب المالية في جداول موجودة في الملاحق.

5. النتائج ومناقشتها:

5. 1 تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة:

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن نسبة السيولة العامة ثابتة في السنتين 2015 و2016 وتساوي 0.98 وهي أقل من الواحد، أي أن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية (تغطي فقط 98%) خلال هاتين السنتين، لكن ترتفع هذه النسبة بحوالي 5 % سنة 2017 وهو مؤشر جيد لهذه المؤسسة لتصبح الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية لمرة واحدة، أما بالنسبة للسيولة المختصرة فترفع في سنة 2016 مقارنة مع 2015 ثم تنخفض في 2017 والعكس بالنسبة للسيولة الفورية فإنها تنخفض في سنة 2016 بحوالي 2 % ثم ترتفع مرة أخرى في سنة 2017، وهي في العموم نسب منخفضة.

5. 2. تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن أغلب نسب الربحية انخفضت في سنة 2016 مقارنة مع قيمتها في سنة 2015 لكن بنسب متفاوتة، فنسبة هامش الربح الصافي انخفضت في السنتين 2016 و2017 إلى 2.99 % و2.98% على التوالي، حيث حققت المؤسسة في سنة 2015 أعلى مستوى لهامش الربح الصافي بنسبة 3% وذلك لكون النتيجة الصافية كانت الأعلى في هذه السنة.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول المستثمرة فقد حققت المؤسسة أعلى معدل لها بمقدار 3.33% في سنة 2016 بعدما كان 3.23% في سنة 2015، أي كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا في النتيجة الصافية قدره 0.033 دينارا سنة 2016 ودخلا قدره 0.023 دينارا سنة 2015، ثم ينخفض هذا المعدل إلى 3.13 % في سنة 2017، وهذا يدل على عدم الكفاءة في استغلال موارد المؤسسة.

وفيما يخص نسبة العائد على حقوق الملكية فكانت 13.13% في سنة 2015، أي كل دينار مستثمرا من الأموال الخاصة يحقق ربحا صافيا قدره 0.13 دج ثم ينخفض إلى 11.74% و10.89% في سنة 2016 و2017 على التوالي، بمعنى أن ربح المستثمر غير ثابت.

5. 3 . تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النشاط:

تعبر معدلات دوران الأصول عن مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات، وبالتالي كلما زادت هذه المعدلات كلما كان أفضل، فمن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معدل دوران الأصول في سنة 2015 يساوي إلى 1.08 وهذا يعني أن كل دينار مستمر من الأصول يولد 1.08 دج من رقم الأعمال (المبيعات)، بعدها ترتفع هذه النسبة في سنة 2016 إلى 1.11 ثم تنخفض إلى 1.05 .

وبالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فيساوي 2.40 في سنة 2015، بمعنى كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 2.40 دج على شكل مبيعات ثم تنخفض النسبة في سنة 2016 إلى 2.36 ثم تعاود الارتفاع إلى 2.43 في سنة 2017، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة فإنه يرتفع في سنة 2016 مقارنة مع قيمته في سنة 2015 ثم عاد للانخفاض في سنة 2017، فهو يساوي في السنوات الثلاث محل الدراسة على التوالي إلى 1.96، 2.11، 1.85.

أما في ما يخص معدل دوران الزبائن ومعدل دوران الموردين فنلاحظ بالرغم من عدم ثبات هذان المعدلان، إلا أن معدل دوران الزبائن أكبر من معدل دوران الموردين في جميع السنوات محل الدراسة وهذا في صالح المؤسسة، وكذا بالنسبة للمدد الممنوحة للزبائن فنلاحظ بأنها أقل من المدد الممنوحة من طرف الموردين، وهذا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها (للموردين) في آجال استحقاقها.

5. 4. تقييم الأداء المالي باستخدام نسب التمويل:

من المستحسن أن تكون نسبة المديونية أقل من 50 % لكن في مؤسسة حضنة حليب، فنلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أنها تفوق 50 % في جميع السنوات محل الدراسة، وهذا قد يحول دون حصول المؤسسة على قروض جديدة لأن

الدائنين يخشون أن لا تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلا، ويتضح ذلك أيضا من خلال نسبة الاستقلالية المالية والتي نلاحظ أنها بعيدة نوعا ما على النسبة المعيارية (= 1)، وإن كنا نلاحظ أن النسبة في تحسن مستمر ويعود السبب في ارتفاع قيمة الأموال الخاصة.

أما بالنسبة لنسبة التمويل الدائم، فنلاحظ من خلال الجدول أن مؤسسة حضنة حليب لا تحقق توازنا ماليا في السنتين 2015 و2016 لأن النسبة أقل من الواحد، أي أن رأس مال العامل الصافي(الأموال الدائمة – الأصول الثابتة) سالب في هاتين السنتين، بمعنى الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة حيث تغطيها بنسبة 97.47 % في سنة 2015 وبنسبة 97.36 % في سنة 2016 والجزء المتبقي من الأصول الثابتة يغطى بقروض قصيرة الأجل، لكن في سنة 2017 فالمؤسسة حققت توازنا ماليا، حيث بلغت النسبة 104.50 %، فالأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة والباقي من هذه الأموال الدائمة يوجه إلى تمويل احتياجات دورة الاستغلال.

5. 5. تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المردودية:

هناك من الباحثين من يضيف نسب المردودية لتقييم الأداء المالي، لكن هدف الباحث هنا معرفة الأثر الايجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة من خلال حساب أثر الرافعة المالية، والجدول رقم (7) يبين أهم النتائج.

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) بأن المردودية الاقتصادية والمردودية المالية لمؤسسة حضنة حليب في تناقص من سنة لأخرى، حيث كانت المردودية الاقتصادية 14.52% في سنة 2015 ثم انخفضت إلى 8.29 % و7.54 % في السنتين 2016 و2017 على التوالي، أما بالنسبة للمردودية المالية كانت 13.13 % في سنة 2015 بمعنى كل 100 دج مستثمرة من الأموال الخاصة تحقق 13.13 دج كنتيجة صافية، ثم تنخفض في سنة 2016 و2017 إلى 11.74% و10.89 % على التوالي.

وفيما يخص أثر الرافعة المالية فكانت سالبة -1.39 % في سنة 2015 أي المديونية لعبت دور سلبي في هذه السنة لأن المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية، لكنها ارتفعت إلى 3.45% و3.35 % في سنة 2016 و2017 على التوالي، ليصبح لمديونية المؤسسة دور ايجابي بمعنى أخر الايرادات تفوق تكاليف القروض.

6. الخلاصة:

على ضوء ما تقدم يتضح أن الإفصاح المالي الكافي في القوائم والتقارير المالية للشركات أداة تعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها من ناحية وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات، وتمكينهم من تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بوضعيتها المالية مستقبلا مما تسهل عملية اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المالي ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية؛
- إن أهمية الإفصاح المالي في تقييم الأداء المالي تتجلى أكثر عند استخدام التحليل المالي، فمن خلاله يمكن تقييم ومعرفة الوضعية المالية الحالية للمؤسسة والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل؛
- القوائم المالية توفر المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري؛
- الإفصاح المالي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي كافي لتقيم الأداء المالي والحكم علي الوضعية المالية للمؤسسة؛
- إن شمول القوائم المالية على جميع المعلومات المالية اللازمة تعطي لمستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة للمركز المالي؛
- لم تتمكن مؤسسة حضنة حليب من تحقيق التوازن المالي إلا في سنة واحدة خلال فترة الدراسة، مما يعني اعتماد المؤسسة على الغير في تمويل استثماراتها، وهذا ما تؤكده نسب التمويل، حيث تبين أن نسبة المديونية تفوق النسبة المعيارية، وأن المؤسسة غير مستقلة ماليا؛

- المؤسسة تنتهج سياسة رشيدة للتخفيض من ضعف الخزينة بتسديد مورديها وبالتالي التخفيض من ديون دورة الاستغلال، وذلك لأن فترات تسديد الزبائن أقل من فترات تسديد الموردين، مما يتيح للخزينة إمكانية تحقيق تراكم نقدي قبل أن يتم تسديد الموردين؛
- هيكل تمويل المؤسسة ملائم، فمن خلال تحليلنا لأثر الرافعة، نجد أن هناك أثر إيجابي لمديونية المؤسسة بمعنى أن مردودية الديون غطت كل المصاريف المالية وهناك فائض، وكون أن المؤسسة تنشط في قطاع مدعم من طرف الدولة مكنها من الحصول على القروض بطريقة أسهل.

اقتراحات الدراسة: بناء على النتائج السابقة يقترح الباحث ما يلي:

- إحكام الرقابة على الشركات وخاصة المساهمة منها بحيث تعكس بياناتها المالية المفصح عنها وضعيتها الحقيقية؛
- ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية لكي ينتج قوائم مالية تتسم بالإفصاح السليم والوضوح، تساعد على التقييم الدقيق للأداء المالي؛
- تكوين لجان رقابية للتأكد من مدى تطبيق معيار الإفصاح في القوائم والتقارير المالية؛
- مراجعة السياسة التمويلية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي قد تحدث على المدى الطويل والتي من بينها مخاطر عدم التسديد؛
- ضرورة تبني حوكمة الشركات لتعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية.

7 - قائمة المراجع:

- البشير زبيدي ، و يحي سعيدي. (2016). جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي. *مجلة الدرسات الاقتصادية والمالية، العدد 9*.
- الخطيب محمد محمود. (2010). *الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- بومدين يوسف، و ساحل فاتح. (2016). *تيسير التسيير المالي للمؤسسة* (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر: دار بلقيس.
- دادن عبد الغني. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية،. *مجلة الباحث، العدد 04*.
- يوسف كافي مصطفى، كافي كولار مصطفى، و بو ربيع ايمان. (2018). *الحوكمة المؤسسية* (المجلد الطبعة الأولى). قسنطينة، ، الجزائر: ألفا للوثائق.
- يوسف محمد الإمام أحمد، و الحسن منصور فتح الرحمن . (2015). تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية،. *مجلة العلوم الاقتصادية كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، 2*.
- IASCF. (2008). international financial reporting standards: IFRS 2008. *IASCF Publishing*.
- Obert, R. (2005). *Pratique des normes IAS/IFRS 40 cas d'application,*. Paris,France, Paris,France: Dunod.
- أبو حمام ماجد إسماعيل . (2009). *اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية*. كلية التجارة. غزة ، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- أحمد لطفي أمين السيد . (2006). *التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة*. الإسكندرية، مصر، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- بلعور سليمان. (2016). *التسيير المالي محاضرات وتطبيقات* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن، عمان، الأردن: دار مجدلاوي.
- حكيم براضية. (2016). *أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- خلفات دينال. (2016). *دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الأغواط، الجزائر: جامعة عمار ثليجي، .

- سعيدي عبد الحليم. (2015). *محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة، الجزائر.: جامعة محمد خيضر.
- شعيب شنوف. (2008). ، *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية* (الإصدار الجزء الاول). الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.
- طلبة أميرة. (2009). *أثر الافصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة.
- عبد الرحيم محمد إبراهيم . (2008). *الاستثمار والتمويل والتحليل المالي*. الإسكندرية، مصر، الإسكندرية، مصر، الإسكندرية، مصر،: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد الغني دادن . (2007). *قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد الله سعيد أبو سرعة عبد السلام. (2016). *تطوير مفهوم الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بالجمهورية اليمنية لتعزيز الإفصاح والشفافية في تقاريرها المالية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- عبدالرحمن, اسماعيل محمود . (2014). *الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية* (المجلد الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- على كساب. (2003). مساهمة تسيير المخزون في تخفيض التكاليف. *مجلة cahiers du CREAD*(العدد 64).
- مبروك أبوزي. (2005). *المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية*. القاهرة، مصر: دار ايتراك،.
- نبيل قبلي. (2017). *دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

8- ملاحق:

الجدول (1): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حضنة حليب جانب الأصول للفترة (2015-2017)

الأصول	2015	2016	2017
الأصول غير الجارية	4 226 048 037	4 187 646 887	4 116 600 918
مجموع الأصول غير الجارية	4 226 048 037	4 187 646 887	4 116 600 918
الأصول الجارية:			
قيم الاستغلال	3 350 468 260	2 931 929 710	3 566 690 858
قيم قابلة للتحقيق	1 608 647 703	1 673 816 156	1 716 218 213
قيم جاهزة	218 155 515	84 617 655	143 611 043
مجموع الأصول الجارية	5 177 271 478	4 690 363 521	5 426 520 114
مجموع الأصول	9 403 319 515	8 878 010 408	9 543 121 032

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

جدول (02): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة حضنة حليب جانب الخصوم للفترة (2015-2017)

الخصوم	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	4 119 248 031	4 076 942 828	4 302 022 331
الأموال الخاصة	2 315 315 842	2 522 606 817	2 739 670 763
ديون طويلة الأجل	1 803 932 189	1 554 336 011	1 562 351 568
الديون قصيرة الأجل	5 284 071 484	4 801 067 580	5 241 098 701
مجموع الخصوم	9 403 319 515	8 878 010 408	9 543 121 032

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

جدول (03): يمثل نسب السيولة لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2017)

النسبة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	0.98	0.98	1.04
نسبة السيولة المختصرة	0.35	0.37	0.35
نسبة السيولة الفورية	0.04	0.02	0.03

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

جدول (04): يمثل نسب الربحية لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2017)

النسبة	2015	2016	2017
معدل هامش الربح الصافي	3%	2.99%	2.98%
العائد على حقوق الملكية	13.13%	11.74%	10.89%
العائد على الأصول المستثمرة	3.23%	3.33%	3.13%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

جدول (05): نسب النشاط لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2017)

النسبة	2015	2016	2017
معدل دوران الأصول	1.08	1.11	1.05
معدل دوران الأصول الثابتة	2.40	2.36	2.43
معدل دوران الأصول المتداولة	1.96	2.11	1.85
معدل دوران الزبائن	14.54	12.56	21.56
معدل دوران الموردين	7.26	8.28	5.42
مدد تحصيل الزبائن	25.10 يوم	29.05 يوم	16.93 يوم
مدد تسديد الموردين	50.24 يوم	44.08 يوم	67.32 يوم

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

جدول (06): يمثل نسب التمويل لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2017)

النسبة	2015	2016	2017
نسبة المديونية(قابلية التسديد أوالوفاء)	75.38%	71.59%	71.29%
نسبة الاستقلالية المالية	32.67%	39.69%	40.27%
نسبة التمويل الدائم	97.47%	97.36%	104.50%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

جدول (07): يمثل أثر الرافعة المالية لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2017)

النسبة	2015	2016	2017
المردودية الاقتصادية	14.52%	8.29%	7.54%
المردودية المالية	13.13%	11.74%	10.89%
أثر الرافعة المالية	1.39 -%	3.45%	3.35%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة